البطاقة التعريفية لمقياس تنازع القوانين في مادة الأحوال الشخصية

جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم الحقوق

تنازع القوانين في مادة الأحوال الشخصية (محاضرة)

السنة الثانية ماستر

تخصص: قانون الأسرة

السداسي الأول

الحجم الساعي الأسبوعي: 1.5 ساعة محاضرة.

الحجم الساعي للسداسي: 22.5 ساعة

المعامل: 01

الرصيد: 01

(الأستاذ المكلف بتدريس المقياس (المحاضرة)

د. محمد حسان كريم

البريد المهني للتواصل معنا:

k.mohammed-hacene@univ-dbkm.dz

لتنظيم العلاقات الخاصة الدولية فإن حلها لا يتم بنفس الطريقة المعروفة في النظم القانونية الداخلية، لأن تلك العلاقات يتنازع حكمها قوانين صادرة من دول مختلفة ويكون بذلك التنازع إما تنازعا إيجابا أو تنازعا سلبا، وهي روابط وعلاقات قانونية تتصف بالأجنبية في أطرافها أو موضوعها أوفي سببها وتستدعي تحريك قواعد خاصة لفض التنازع.

وهو ما يتطلب صياغة قواعد قانونية تبين حكم هذه المسألة أطلق عليها بعض الفقهاء في البدء "قواعد تنازع القوانين"؛ فيما أطلق عليها البعض منهم فيما بعد "القانون الدولي الخاص."

إذ يشكل موضوع "تنازع القوانين" أبرز مواضيع القانون الدولي الخاص إضافة إلى الجنسية والموطن ومركز الأجانب وتنازع الاختصاص القضائي الدولي وتنفيذ الأحكام الأجنبية.

ويعتبر موضوع الأحوال الشخصية المجال الخصب لتنازع القوانين ويعود السبب في ذلك إلى تشعب مواضيعها، وتعلقها بالنظام العام الذي يميزها عن باقي المجالات حيث يعد الانتماء الديني مصدرها في معظم قوانين الدول، وعلى أساس المعطيات السابقة تحتل قواعد الإسناد الخاصة بالأحوال الشخصية مكانة هامة في مختلف التشريعات الوطنية.

من هذا المنطلق، يكتسي البحث في موضوع قواعد الإسناد بمسائل الأحوال الشخصية أهمية بالغة تحتاج للدراسة والتحليل، لما تثيره من مشاكل ملموسة تنعكس على الأسرة ككل والتي لاقت اهتماما ليس فقط من قبل القانونيين فحسب، ولكن امتدت لتشمل اهتمام علماء الاجتماع في غياب النصوص التشريعية الوطنية المنظمة للنزاعات الدولية في مسائل الأحوال الشخصية.

وقد حرص المشرع الجزائري في تعديله لأحكام قانون الأسرة سنة 2005 بموجب الأمر 02/05 المؤرخ بتاريخ 2005/02/27، بأن يدخل جملة من التغييرات بموجب عدة

مواد متشعبة على تنظيم الأحكام الموضوعية الخاصة بمسائل الأحوال الشخصية، كما عدل القانون المدني بموجب القانون رقم 10/05 المؤرخ في 06/20/ 2005 والذي أعاد تنظيم قواعد الإسناد الخاصة بالأحوال الشخصية ضمن المواد من 10 إلى 16 من القانون المدني، على أنه يجب الوقوف على الأحكام الخاصة بكيفية تطبيق قواعد الإسناد والصعوبات التي تصادف القاضي عند فض منازعات الأحوال الشخصية من خلال المواد من 21 إلى 24 من نفس القانون، كما وردت أحكام أخرى متفرقة في قانون الحالة المدنية وخاصة المواد 71 و 96 و97 من القانون رقم 20/70 المتعلق بالحالة المدنية الجزائري، المعدل والمتمم بالأمر رقم 08/14 المؤرخ في 2014/08/09.

وبناءا على ما سبق الإشارة له، يتضح لنا أن البحث عن كيفية تطبيق قاعدة التنازع في مسائل الأحوال الشخصية من أهم المواضيع التي هي بحاجة إلى بحث ومناقشة وتحليل في مجال القانون الدولي الخاص، لما تخلفه من مشاكل عملية واقعية تنعكس على الأسرة ومشاكل أخرى نظرية وقانونية تنعكس أثارها على المجتمع ككل ، وهذا ما سوف نتناوله في هذه المحاضرات.